البنك أصدر تقرير الاستقرار المالي لعام 2018

الهاشل: التدابير التي استخدمها «المركزي» ساعدت القطاع المصرفي بالحفاظ على قوة ومتانة أدائه

محافظ بنك الكويت المركزي د. محمد يوسف الهاشل

بنك الكويت المركزي أصدر تقرير الاستقرار المالي لعام 2018

صرح محافظ بنك الكويت المركزي الدكتور محمد يوسف الهاشل بأن بنك الكويت المركزي قد أصدر تقرير الاستقرار المالي لعام 2018، وهو التقرير الدوري السابع الذي يُعده ويُصدره البنك المركزي ضمن جهوده الرامية إلى تعزيز الشفافية والإفصاح العام من خلال توفير المعلومات والإحصاءات الموثوقة ذات الصلة بالقطاع المصرفي والمالي الكويتي.

وأوضح المحافظ أن تقارير الاستقرار المالي التي يصدرها البنك تشمل الرصد وتحليل التطورات الاقتصادية والمالية من منظور علاقة تلك التطورات بالاستقرار المالي، وتُظهر مدى قدرة القطاع المصرفي على مواجهة الصدمات وتجاوزها، بحيث يظل قادراً على ممارسة دوره الفاعل في تقديم الخدمات المالية وخدمة الاقتصاد الوطني بكافة قطاعاته.

وأشار المحافظ إلى أن التقرير يقع في خمسة فصول، يتناول الفصل الأول منها دور وأداء البنوك التقليدية والإسلامية كوسطاء ماليين مع تسليط الضوء على اتجاهات توزيع الائتمان وحركة الودائع. ويركز الفصل الثاني على تقييم المخاطر التي تواجه الجهاز المصرفي مع تغطية لمختلف أبعاد مخاطر الائتمان والسوق والسيولة، فيما يتناول الفصل الثالث بالتحليل اتجاهات ربحية الجهاز المصرفي وملاءته وقدرته على مقاومة الصدمات وفق عدة سيناريوهات مختلفة من اختبارات الضغط المالي والاقتصادي. أما الفصل الرابع فيناقش أبرز التطورات في أسواق النقد والصرف الأجنبي والأسهم والعقارات، ويتناول الفصل الخامس والأخير تحليلاً لأداء نظم تسوية مدفوعات المعاملات المالية في دولة الكويت.

وبداية لفت المحافظ إلى أن التدابير التحوطية الكلية التي استخدمها بنك الكويت المركزي وبرامج الرقابة من أجل الكشف المبكر عن المخاطر وأثرها على الاستقرار المالي قد ساعدت القطاع المصرفي الكويتي على الاستمرار بالحفاظ على قوة ومتانة أدائه خلال عام 2018، وذلك بالرغم من التحديات الاقتصادية والمالية الناجمة عن تداعيات الهبوط الحاد الذي شهدته أسعار النفط، منذ بداية النصف الثاني من عام 2014، وما شهدته هذه الأسعار من تقلبات في أسواق النفط العالمية. ونوّه المحافظ إلى أن السياسات الرقابية التي تم انتهاجها في مجال سياسات التحوط الكلي والتي استهدفت تعزيز متانة مؤشرات السلامة المالية للبنوك، قد مكنت هذه البنوك من دخول حقبة تقلب أسعار النفط من موقع قوة من خلال بناء مصدات مالية تعزز قدرتها على مواجهة الصدمات مع الاستمرار في تقديم خدماتها المالية إلى مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني بكفاءة عالية، وهو ما يظهره النمو الإيجابي لأداء البنوك في المجالات التي تشكل الدعائم الأساسية للاستقرار المالي، وبشكل خاص على صعيد الكفاية الرأسمالية، وجودة الأصول، والسيولة، والربحية، وهو ما جاء تحت فصول مختلفة من تقرير الاستقرار المالي. وقد أشار المحافظ إلى أن الأداء الإيجابي للقطاع المصرفي جاء مدعوماً أيضاً بالإنفاق الرأسمالي الحكومي الذي ظل عند مستويات مرتفعة في إطار سياسة مالية استهدفت دعم النشاط الاقتصادي وتعزيز الثقة في الاقتصاد الكويتي والمحافظة على بيئة تشغيلية مواتية للبنوك المحلية. وقد تناول المحافظ بإيجاز المحاور الأساسية التي تضمنها التقرير وذلك على النحو التالي:

الوساطة المالية

1 – سجلت ميزانية القطاع المصرفي (على أساس مجمّع) نسبة نمو بلغت 4.3 في المئة خلال عام 2018، ليصل إجمالي قيمة الأصول إلى نحو 76.7 مليار دينار كويتي في نهاية ديسمبر 2018، ومع أن هذا النمو جاء أقل من معدلات النمو التي سجلتها الميزانية المجمعة للقطاع المصرفي في العام الماضي، والبالغة 6 في المئة إلا أن النمو مازال يسير بمعدلات جيدة.

2 – جاءت الزيادة في أصول القطاع المصرفي مدعومة بالنمو في محفظة الائتمان المحلي التي سجلت نسبة نمو 4.9 في المئة مقارنة بما نسبته 3.9 في المئة في عام 2017، وجاء هذا النمو في المحفظة مدعوماً بشكل أساسي بالنمو في كل من القروض الشخصية والنمو في الائتمان المقدم لقطاع النفط.

3 – شهدت الودائع (على أساس مجمع) تباطؤاً في النمو، حيث سجلت نسبة نمو 2.4 في المئة في عام 2018 مقارنة بنسبة نمو قدرها 7 في المئة لعام 2017. ولذلك فقد عمدت البنوك إلى تمويل جانب من الزيادة في محفظة القروض المحلية من خلال ما لديها من فوائض سيولة والتي تم تعزيزها من خلال تدفقات السيولة في الاقتصاد، حيث ظلت تحتفظ بأرصدة سائلة عالية الجودة وبما يفوق متطلبات الحدود الدنيا لنسب السيولة الرقابية. ومن جانب آخر فإن القطاع المصرفي يتمتع بقاعدة تمويل قوية ومستقرة حيث تشكل الودائع لأجل نسبة في حدود 66 في المئة من إجمالي الودائع، يدعمها قاعدة رأسمالية قوية. ومما لاشك فيه أن هذه المؤشرات تعكس الجوانب الداعمة للاستقرار المالي في هذا المجال.

جودة الأصول

4 – استمر التحسن في جودة الأصول حيث سجلت نسبة القروض غير المنتظمة، على أساس مجمع، مزيداً من الانخفاض لتصل في نهاية ديسمبر 2018 إلى 1.6 في المئة وهو مستوى متدن تاريخياً (1.3 في المئة على مستوى النشاط المحلي) وأقل من النسبة قبل الأزمة المالية العالمية البالغة 3.8 في المئة في عام 2007. وقد استمر هذا التحسن في جودة الأصول على مستوى النشاط المحلي للبنوك نتيجة للجهود الحثيثة لبنك الكويت المركزي والبنوك خلال الأعوام الأخيرة، والذي انعكس في الانخفاض المستمر في نسبة القروض غير المنتظمة، التي كانت قد وصلت على أساس مجمع إلى 11.5 في المئة في عام 2009.

وجدير بالذكر أن هذا التحسن في مؤشر جودة الأصول قد رافقه أيضاً تحسن في نسبة تغطية المخصصات إلى إجمالي الديون النقدية غير المنتظمة والتي واصلت بدورها التحسن، حيث ارتفعت تلك التغطية، على أساس مجمع، لتصل إلى نحو 254 في المئة في نهاية ديسمبر 2018، كذلك واصلت هذه النسبة تحسنها بشكل ملموس بالنسبة لمحفظة القروض على مستوى النشاط المحلي، حيث وصلت إلى 367.6 في المئة في نهاية ديسمبر 2018. ولا شك أنها معدلات تغطية مرتفعة تدعو إلى مزيد من الاطمئنان حول سلامة الأوضاع المالية لهذه البنوك، والتي هي بلا شك مؤشرات للاستقرار المالي.

الربحية

5 – واصلت البنوك الكويتية تحقيق أرباح صافية مجمعة حيث ارتفع صافي الأرباح الخاص بمساهمي البنك لعام 2018 إلى نحو 959 مليون دينار كويتي بنسبة نمو سنوي 18 في المئة مقابل 9 في المئة في العام الماضي، وهذا النمو يعكس أداءً جيداً للقطاع المصرفي. وقد انعكس هذا النمو في رفع كل من معدل العائد على متوسط الأصول والعائد على متوسط حقوق الملكية إلى 1.3 في المئة، 10.7 في المئة على التوالي.

الملاءة ومقاومة الصدمات

6 – واصلت البنوك الكويتية المحافظة على قدرتها الفعالة على مقاومة الصدمات والعمل في ظروف ضاغطة، حيث استمر معدل كفاية رأس المال قوياً بنسبة 18.3 في المئة كما في نهاية ديسمبر 2018 وهي أعلى من النسبة المطلوبة بموجب تعليمات بنك الكويت المركزي البالغة 13 في المئة والتي بدورها أعلى من نسبة المعيار الدولي المقدرة من لجنة بازل والبالغة 10.5 في المئة. وتمتاز قاعدة رأس المال الرقابي للبنوك الكويتية بجودة عالية حيث تشكل الشريحة الأولى عالية الجودة نسبة 83.8 في المئة من إجمالي قاعدة رأس المال، وهو مؤشر على جودة رأس المال وقدرته العالية على امتصاص الخسائر.

7 – كذلك فقد أظهرت بيانات معيار الرفع المالي قدرة عالية للبنوك الكويتية على استيفاء متطلبات هذا المعيار. ففي نهاية ديسمبر 2018 بلغت نسبة الرفع المالي لهذه البنوك، على أساس مجمع نسبة 10.3 في المئة، وهي تفوق الحدود الدنيا للنسبة التي تحددها تعليمات بنك الكويت المركزي وقدرها 3 في المئة. وجدير بالذكر أن هذا المعيار يهدف إلى تعزيز متطلبات كفاية رأس المال أخذاً بالاعتبار أن احتساب نسبة الرفع المالي لا يستند إلى حجم الأصول المرجحة بأوزان المخاطر، كما هو الحال بالنسبة لمعيار كفاية رأس المال، وإنما إلى إجمالي أصول البنك داخل وخارج الميزانية. ويعتبر هذا المعيار أحد الأدوات الإضافية التي تعمل باتجاه الحد من المخاطر النظامية وتعزيز الاستقرار المالي. ومن الواضح أن المصدات التي تتمتع بها البنوك الكويتية على صعيد معياري كفاية رأس المال والرفع المالي تعكس مجالات رحبة أمام البنوك لمزيد من التوسع في أنشطتها، وبشكل خاص تمويل مشاريع التنمية في البلاد.

اختبارات الضغط

8 – أظهرت نتائج اختبارات الضغط ربع السنوية لبنك الكويت المركزي قدرة البنوك، على المستويين الفردي والمجمع، على مواجهة صدمات مختلفة في مخاطر الائتمان والسوق والسيولة وفق مجموعة واسعة من السيناريوهات الاقتصادية الكلية والجزئية.

مخاطر السوق والسيولة

9 – بلغت نسبة استثمارات البنوك في الأسهم حوالي 15.7 في المئة من إجمالي استثماراتها، في حين بلغت نسبة أسهم الشركات المقدمة كضمانات حوالي 19 في المئة من إجمالي الضمانات لدى البنوك، ورغم أن هذه النسب أعلى قليلاً من تلك المسجلة في عام 2017، إلا أن انكشاف البنوك لسوق الأسهم قد تراجع بشكل كبير في العامين الأخيرين. ويجدر التنويه إلى أن مخاطر سوق الأسهم تظل محصورة في نطاق محدود وذلك في ضوء الضوابط الرقابية الصادرة عن بنك الكويت المركزي بشأن الحدود القصوى للقروض التي تقدمها البنوك إلى العملاء بغرض تمويل شراء الأسهم.

10 – ظلت مستويات السيولة قوية لدى البنوك، حيث تجاوز معيار تغطية السيولة، وهو أحد المعايير المالية في إطار حزمة إصلاحات بازل (3)، لدى البنوك بشكل مريح الحد الأدنى المطلوب (90 في المئة لعام 2018)، وكذلك الحد الأدنى النهائي المطلوب (100 في المئة لعام 2019).

الأسواق المحلية

11 – في إطار عمليات أسواق النقد والصرف الأجنبي والأسهم والعقارات، أشار المحافظ إلى ما يلي:

– قام بنك الكويت المركزي بتاريخ 2018/3/21 برفع سعر الخصم من 2.75 في المئة إلى 3 في المئة بعد إعلان مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي عن رفع سعر الفائدة بمعدل ربع نقطة مئوية. إلا أن بنك الكويت المركزي لم يُجار الاحتياطي الفيدرالي في ثلاث زيادات أقرها في يونيو وسبتمبر وديسمبر 2018، ونوّه المحافظ في هذا الشأن إلى أن سياسة سعر الفائدة لدى البنك المركزي تأتي في إطار متطلبات تعزيز الاستقرار النقدي وتوفير بيئة محلية داعمة للنمو الاقتصادي، وفي ضوء تحركات أسعار الفائدة العالمية وما تتطلبه من تعزيز تنافسية وجاذبية الدينار الكويتي. ولذلك فإن بنك الكويت المركزي، وفي ضوء ربط سعر صرف الدينار بسلة العملات الموزونة، فإنه لا يقوم بالضرورة بمجاراة مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي في مجال تحركات أسعار الفائدة.

– مواصلة بنك الكويت المركزي عمليات التدخل لتنظيم مستويات السيولة المحلية التي تستهدف تحقيق الاستقرار النقدي من أجل توفير بيئة داعمة للنمو الاقتصادي وترسيخ جاذبية وتنافسية العملة الوطنية.

– وفي إطار مناقشة هيكل الاستثمارات المالية للبنوك وتطوراتها، ناقش التقرير التراجع الذي شهدته استثمارات البنوك المحلية في صورة أدوات دين عام وعمليات تورق في ضوء انتهاء أجل المرسوم بقانون بالإذن للحكومة بالاقتراض العام في أكتوبر 2017 وتوقف بنك الكويت المركزي عن طرح إصدارات جديدة نيابة عن وزارة المالية. ومن أجل المحافظة على استقرار هيكل أسعار الفائدة على الدينار وتعزيز الاستقرار المالي في ضوء تزايد مستويات السيولة الناتج عن الإصدارات الحكومية المستحقة، واصل بنك الكويت المركزي عمليات التدخل في السوق النقدي من أجل تنظيم مستويات السيولة مستخدماً بذلك أدواته الخاصة في صورة ودائع لأجل وسندات وتورق بنك الكويت المركزي.

– وعلى صعيد سياسة سعر الصرف، ناقش التقرير التغيرات التي شهدها سعر صرف الدينار مقابل العملات العالمية الرئيسية خلال عام 2018، والتي تعكس الاستقرار النسبي في سعر صرف الدينار الكويتي الذي يتم تحديده في ضوء سلة موزونة من عملات أهم الدول التي تربطها بالكويت علاقات تجارية ومالية مؤثرة، حيث أظهرت هذه التطورات أن التغيرات في سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي كانت في نطاق أضيق من التقلبات التي شهدها سعر صرف الدولار مقابل العملات الأجنبية الرئيسية الأخرى، وهو ما يعكس الاستقرار النسبي في سعر صرف الدينار والمحافظة على قوته الشرائية، ولا شك أن ذلك من العوامل الداعمة للاستقرار النقدي والذي يُعد بدوره من المتطلبات الأساسية للمحافظة على الاستقرار المالي.

12 – كذلك ناقش التقرير التحسن الذي شهده أداء بورصة الكويت خلال عام 2018، وعودة النشاط القوي لقطاع العقار.

نظم المدفوعات والتسويات

13 – ولما كانت نظم المدفوعات والتسويات المتطورة من مقومات الاستقرار المالي، فقد سلّط التقرير الضوء على تطور نظم الدفع والتسويات، مشيراً إلى استمرار نظم مدفوعات التجزئة والمدفوعات الكبيرة في تحقيق معدلات نمو ملحوظة، مما يؤكد أهمية الدور الذي تلعبه نظم الدفع الحديثة في تسهيل كم كبير من المعاملات المالية اليومية. وخلال عام 2018، ارتفعت قيمة المعاملات من خلال القنوات المصرفية الإلكترونية والتي تتمثل في أجهزة الصرف الآلي وأجهزة نقاط البيع والبوابة الإلكترونية لشركة الخدمات المصرفية الآلية المشتركة (بوابة «كي نت» للمدفوعات الإلكترونية) بنسبة 2.6 في المئة و 14.3 في المئة و 58.1 في المئة على الترتيب. ورغم أن المعاملات المصرفية الإلكترونية تشكل نسبة كبيرة من مجموع عدد المعاملات وتصل إلى 98.5 في المئة، إلا أن المعاملات الورقية في شكل شيكات لا يزال لها نصيب كبير من حيث القيمة. ولتشجيع استخدام الخدمات المصرفية الإلكترونية، تمت توسعة البنية الأساسية، حيث زاد عدد أجهزة نقاط البيع وأجهزة الصرف الآلي بنسبة 16.6 في المئة و 13.1 في المئة على التوالي خلال عام 2018 ليصل عددها إلى 59,547 جهاز نقاط بيع و 2,378 جهاز صرف آلي. من جانب آخر، ارتفع عدد الفروع المصرفية ليصل إلى 425 فرعاً مصرفياً بنهاية عام 2018.

وحول النظرة المستقبلية أشار المحافظ إلى أنه من المتوقع أن يظل القطاع المصرفي على نفس المستوى من القوة والمتانة والاستقرار على المدى القريب، مع استمرار تحسن جودة الأصول. ومن المتوقع أن يستمر ارتفاع رصيد المخصصات في دعم سياسة الشطب الفعالة، ومن ثم مساعدة البنوك على تجنب تنامي أي قروض غير منتظمة في سجلاتها. وفي هذا السياق، أكد المحافظ على دور المخصصات الوفيرة في مساعدة البنوك على الانتقال السلس نحو تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 في الموعد المحدد لتطبيقه، كما يتوقع أن تظل السيولة عند مستويات مطمئنة، وسوف يساعد استئناف إصدار أدوات الدين الحكومي، بعد صدور قانون الدين العام، على إتاحة بدائل إضافية للبنوك للاستثمار في الأوراق الحكومية الخالية من المخاطر. ومن جهة أخرى، هناك فرصة لنمو ربحية البنوك في ظل تحسن الأحوال الاقتصادية والارتفاع الطفيف في إيرادات الفوائد وزيادة الائتمان وتراجع المخصصات والزيادة المحدودة للغاية أو لربما انعدام الزيادة في القروض غير المنتظمة. وفي ضوء كل ما سبق، يمكن الجزم بأن القطاع المصرفي المحلي سيظل في موضع قوة ومتانة على المدى القريب. ومع ذلك فإن المخاطر الناجمة عن العمليات الأجنبية للبنوك يمكن أن تزيد، وخاصة في الدول التي تشهد ظروفاً أمنية أو اقتصادية غير مستقرة.

وعلى الصعيد الاقتصادي الأشمل، ذكر المحافظ أن اعتماد دولة الكويت على النفط بالنسبة لصادراتها وإيراداتها ونشاطها الاقتصادي ككل يظل أبرز المخاطر الرئيسية للدولة ويجعلها عرضة لمخاطر انخفاض وتقلبات أسعار النفط، وذلك بالرغم من المصدات المالية القوية التي تساعد الحكومة على تطبيق سياسة مالية لمواجهة التقلبات الاقتصادية. وعليه، أكد المحافظ أهمية الإصلاحات المالية والاقتصادية الشاملة للحد من الاعتماد على الإيرادات النفطية، وأنه بفضل وفرة المدخرات المالية وتدني مستوى الدين العام، يمكن لدولة الكويت تحمل هذه الإصلاحات بحيث تسير بمستوى تدريجي مع ضمان سلامة تطبيق جميع الإجراءات الضامنة لذلك.

أخيراً نوه المحافظ إلى أن السياسات التي ينتهجها بنك الكويت المركزي لتعزيز الاستقرار النقدي والاستقرار المالي هي محل إشادة من قبل المؤسسات العالمية المتخصصة وعلى رأسها صندوق النقد الدولي، منوهاً بما جاء في تقرير خبراء الصندوق لعام 2018 الصادر في مارس 2019 بشأن مشاورات المادة الرابعة والذي رحب فيه خبراء الصندوق «بالوضع القوي للنظام المصرفي الكويتي وأثنوا على جهود بنك الكويت المركزي في إطار التنظيم والإشراف الحصيفين، واستخدامه أدوات السياسة النقدية بمهارة، وعلى ملاءمة سياسة ربط سعر صرف الدينار بسلة العملات للاقتصاد المحلي كونها مستمرة بتقديم دعامة فعالة للاستقرار النقدي».

واختتم محافظ بنك الكويت المركزي الدكتور محمد يوسف الهاشل تصريحه بالإشارة إلى إمكانية حصول المهتمين على نسخة من تقرير الاستقرار المالي لعام 2018 بزيارة موقع بنك الكويت المركزي على شبكة الإنترنت.

- الفصل الأول تناول دور وأداء البنوك التقليدية والإسلامية كوسطاء ماليين مع تسليط الضوء على اتجاهات توزيع الائتمان وحركة الودائع
- التقرير ناقش أبرز التطورات في أسواق النقد والصرف الأجنبي والأسهم والعقارات
- ميزانية القطاع المصرفي سجلت نسبة نمو بلغت 4.3 في المئة ليصل إجمالي قيمة الأصول نحو 76.7 مليار دينار
- استمرار التحسن في جودة الأصول حيث سجلت نسبة القروض غير المنتظمة مزيداً من الانخفاض لتصل في نهاية ديسمبر إلى 1.6 في المئة
- البنوك واصلت تحقيق أرباح صافية مجمعة حيث ارتفع صافي الأرباح الخاص بمساهمي البنك إلى نحو 959 مليون دينار
- أظهرت نتائج اختبارات الضغط ربع السنوية لـ «المركزي» قدرة البنوك بالمستويين الفردي والمجمع على مواجهة صدمات مختلفة في مخاطر الائتمان

مسؤول جمركي كويتي يدعو لتسهيل التجارة العربية البينية

دعا المدير العام للإدارة العامة للجمارك الكويتية المستشار جمال الجلاوي الى تسهيل التجارة العربية وتحقيق التبادل والتكامل الاقتصادي وصولا لاقامة الاتحاد الجمركي العربي الموحد.

واكد الجلاوي لدى ترؤسه الاجتماع ال 39 لمديري الجمارك في الدول العربية امس الاربعاء اهمية دور مسؤولي الجمارك في تسهيل حركة التجارة وتوحيد العمل الجمركي من خلال تجاوز الصعوبات ووضع صيغة توافقية بشأنها.

واشاد الجلاوي برفع تحفظات بعض الدول العربية كانت موجودة في الاجتماعات الفرعية الامر الذي يسهل العمل من قبل مديري الجمارك مشيرا الى وجود عدد قليل من التحفظات.

واكد السعي في الوقت ذاته لرفع التحفظات بخاصة بما يتعلق بالقانون الجمركي العربي الموحد معربا عن الامل في تقارب الرؤى بين الوفود العربية من اجل التوصل لصيغ توافقية بشأن المشاريع المطروحة.

وطالب الجلاوي برفع تقرير شامل من قبل مدراء عامي الجمارك الى الاجتماع القادم للمجلس الاجتماعي والاقتصادي العربي يتضمن تحفظات اقل عن التقارير السابقة.

«الكويتية للمقاصة» توقع اتفاقية تعاون مع شركة مسقط للمقاصة والإيداع

وقعت الشركة الكويتية للمقاصة اليوم الأربعاء اتفاقية تعاون ثنائي مع شركة مسقط للمقاصة والإيداع وذلك في إطار دعم العلاقات الاستثنائية وترسيخ التعاون القائم بين الجانبين.

وقالت الشركة في بيان صحفي إن بنود الاتفاقية تصب في مسار الرغبة الطموحة لتطوير جوانب هذا التعاون وفتح آفاق جديدة للمستثمرين المتعاملين بالسوق المالي في البلدين الشقيقين.

وعبر الرئيس التنفيذي للشركة الكويتية للمقاصة خلدون الطبطبائي وفقا للبيان عن تطلعات القائمين في الجانبين من خلال هذه الاتفاقية على تسهيل عمليات تبادل المعلومات والبيانات المتعلقة بالأوراق المالية كلا حسب اختصاصه بالأسواق التي تنتمي إليها الشركتين وفقا لقواعد الإفصاح والشفافية المطبقة بين البلدين.

وتطرق الطبطبائي الى المجالات الجديدة التي ستسهم هذه الاتفاقية في ابرازها عبر بناء الأساس القانوني لتنظيم عمليات الإيداع المركزي والخصم والاضافة اللازمة في حالات الادراج المشتركة لأي من الأوراق المالية في أحد السوقين لدى الاخر.

ولفت الى أن هذه الاتفاقية ستضع حجر الأساس وتوفر البنية التحتية المتطلبة لإمكانية الإدراج المشترك لأي ورقة مالية مدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية وسوق مسقط للأوراق المالية.

وأفاد بأن مجالات التعاون بين مؤسسات الإيداع والمقاصة وخاصة في المنطقة الخليجية أصبحت ذات أهمية مع وجود التسهيلات الكبيرة من خلال استخدام التكنولوجيا والبرامج التي تسهل عمل وتبادل المعلومات بين المؤسسات المتخصصة في أي مجال لتطبيق رؤى وتطلعات قادة دول مجلس التعاون الخليجي.

من جانبه أعرب المدير العام لشركة مسقط للمقاصة والايداع هيثم السالمي وفقا للبيان عن سعادته بتوقيع هذه الاتفاقية خصوصا مع أحد أقدم مؤسسات المقاصة ليس فقط على المستوى الخليجي انما على مستوى المنطقة العربية.